ISSN: 2335-1756
NDL/BNA/4949-2013

مجلة مقاربات
مجلد: 06 عدد: 04/ 2020 ص: 26- 46

صناعة القواعد النحويّة العلميّة عند ابن مالك بين مقررات التأصيل ومطالب التبويب.

سمير بوعبدالله

أستاذ مساعد (أ) جامعة بجايةAbouabdillahsamir@gmail.com

تاريخ الإرسال: 14-04-2020	تاريخ القبول:29-10-2020	تاريخ النشر:30-11-2020

الملخص

يُعدُّ ابن مالك الأندلسي أعظم علماء القرن السابع الهجري، عمل على مدار حياته العلمية على ابتكار المناهج التي يحتاجها المتعلمون، مما جعله في أعين العلماء والباحثين أوسع علماء العرب شهرة في النحو واللغة ولا زالت مؤلفاته في النحو تتدارس إلى يومنا هذا. ذلك بأن لابن مالك في صناعة المتون النحوية الموجهة للمتخصصين باع طويل وشأن رفيع، من خلال مدارسة جادة لنظريات النحو العربي الممتدة عبر سبعة قرون، وإلمامه بتراث العلماء السابقين، وسعة اطّلاعه على مجمل مصنفاتهم، وتوثيقه لآرائهم من مضانها، مع قدرة عجيبة على الفهم والتمحيص والاستنباط.

Summary

Ibn Malik is the greatest Andalusian scholar of the seventh century AH, he worked throughout his scientific life to invent the curricula needed by learners, which made him in the eyes of scholars and researchers the most widely known Arab scholars in grammar and language and his books in grammar are still being studied to this day. This is because Ibn Malik, in the syntactic grammatical industry directed to specialists, has a long and high profile, through a serious study of the theories of Arab grammar spanning over seven centuries, his familiarity with the heritage of former scholars, the capacity to familiarize himself with their entire works, and document their views of their fluorescence, with a fantastic ability to understand, scrutinize and deduce.

توطئة

إذا كان سيبويه قد نال فضل إمامة نحاة المشرق، بفضل مؤلَّفه الشامل (الكتاب)، الذي وصفه العلماء بقرآن النحو، فإن ابن مالك قد استطاع أن ينتزع لنفسه مكانة لا تقلّ أهمية عن تلك التي حظي بها سيبويه، حيث تمخض

فكره بعد جهاد كبير في مجال التأليف والتصنيف، على موسوعة نحوية عظيمة الفائدة وسمها بـ: **شرح التسهيل** (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

ولعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا بأنه مصنَّف قد تجاوز بشهرته، وقيمته العلمية كتاب سيبويه، على اعتبار أنه استفاد من ثمراته المعرفية، كما نسج على أبوابه النحوية فروعا وفصولا تُعدّ بحق من أحدث مناهج التقسيم في التأليف[1] .

ولله درّ الدماميني ـ رحمه الله تعالى ـ لم تفته هذه اللمعة التي ابتكرها ابن مالك، وقدّمها للمتعلمين، فخصّها بالشرح و تتبعها بالتحليل؛ و كأنه في ذلك يسبق عصره في التنظير لمنهجية البحث و تقنيات التعبير، فقال موضحا ومبيّنا:((و إنّما يفعل المصنّفون ذلك تسهيلا على الأفهام، وضبطا للأحكام، لئلا تنتشر فيعسُر تحصيلها، وترجموه بالفصل لأنه فاصل أي قاطعٌ لما فيه عن الاختلاط بغيره))[2].

وقد أصاب المبرد حين قال في كامله: ((وليس لقِدم العهد يُفضل القائل، ولا لحدثان عهد يُهتضم المصيبُ، ولكن يُعطى كلّ ما يستحق))[3] فعارضه ابن مالك بقوله:((وإذا كانت العلوم منحا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخّر لبعض المتأخرين ما عسُر على كثير من المتقدمين))[4].

فكان بحق كتاب تسهيل الفوائد سفرا نحويا عظيما لا مثيل له في مصنفات النحو العربي، منذ مطلع القرن السابع وإلى يومنا هذا؛ ذلك بأن لابن مالك في صناعة المتون النحوية الموجهة للمتخصصين باع طويل وشأن رفيع وقد عرّفه بعض العلماء بأبلغ عبارة؛ حين قال في ترجمته: السائرة مصنفاته مسير الشمس[5]، أشهرها ذِكرا وأحسنها إفادة وقيمة ثلاثة مصنفات نحوية هي:(شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)، و(سبك المنظوم وفك والمختوم) وأخيرا (كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، الذي عُدَّ بحق، قمّة ما وصل إليه فكره النحوي.

وقد كنّا إلى وقت قريب نظنّ بأن شهرة ابن مالك الأندلسي، لا تكاد تفارق ألفيته في النحو، حتّى وقع بين أيدينا كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)؛ فكنّا كلّما قرأنا فصلا منه، نازعتنا فيه كثرة الأقوال

---

1. ينظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968، ص44.
2. الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد المفدّى، مطبعة الفرزدق، الرياض، م ع س، 1983، ج1، ص48.
3. المبرد: الكامل في اللغة والأدب، تح: عبد الحميد هنداوي، وزارة الأوقاف الإسلامية، م ع س، 1998، ج1، ص79.
4. ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص02.
5. السبكي طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الفتاح الحلو وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، ج م ع، دت، ج8، ص67.

والشروح التي نسجها حوله العلماء، بسبب غزارة مادته وتنوع مسائله، فأقام علينا الحجّة بقوة كلامه، وألزمنا منطقه، فصار لزاما علينا تتبع خطوات منهجه، ورصد مكنونات مؤلفه، حتى يتبيّن للقارئ مدى صدق مذهبه من عدمه.

فكيف استطاع ابن مالك إعادة صياغة المفاهيم النحوية بجميع أبعادها؟ وما هي إضافاته المتميزة في مجال الصناعة النحوية؟ ما حقيقة كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؟ هل يمثل تواصلا لحلقات البحث عند نحاة القرن السابع؟ أم يمكن اعتباره نقطة تحول في مسار التأليف النحوي الذي يؤصل لمرحلة جديدة من الفهم والاستنباط في مجال الصناعة النحوية؟

بادئ ذي بدء نقول: إن معالجتنا لهذا الموضوع لن تخضع لضوضاء المناهج الغربية وتكتلاتها الايديولوجية التي عصفت بالفكر العربي الأصيل وجعلته يتيه في غيابات القراءات الرأسية تارة والفوقية تارة أخرى؛ حتى أصبح الباحث العربي المسلم لا تفتأ ((تتوارد عليه كثرة متكاثرة من المفاهيم التي تضعها المجتمعات الأخرى، فيأخذ في التخبط في معاقدها ومغالقها، بل في متاهاتها و أحابيلها، لا قدرة له على استيعابها، ولا طاقة له على صرفها))[1]؛ بل إن قراءاتنا الحثيثة لكتب التراث العربي؛ قد أفادتنا بأن مفهوم الصناعة النحوية مفهوم واضح وبيّن عند علماءنا وشيوخنا الأوائل فقد تركوا لنا تراثا عظيما مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ؛ وأمدّونا بمعين لا ينضب من الأفكار والنظريات اللغوية؛ كان لهم قصب السبق في اختراعها وإبداعها؛ ورغم ذلك يصرّ باحثونا الاسقاطات الغربية للمفاهيم والمصطلحات حتى لقد كدنا نركن إليهم شيئا قليلا[2].

فنبغ فيها أعلام ظلّت مصنفاتهم خالدة إلى يومنا هذا، بدءا بسيبويه إمام نحاة البصرة ومن والاهم من أئمة، وانتهاء بابن مالك إمام المدرسة الأندلسية التي امتدّ أثرها حتى المدرسة المصرية، التي ما فتئ علماؤنا ينهلون من نبعها المعين إلى يومنا هذا.

والحقّ نقول إن اختيارنا لكتاب تسهيل الفوائد لم يكن اختياريا عشوائيا ولا بمحض الصدفة، بقدر ما كان

---

1. طه عبد الرحمن: روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، المغرب ـ لبنان، ط1، 2006، ص11.
2. يطالعنا في هذا الموضوع الخطير الباحث اللساني: تمام حسان حين ألف كتابه الشهير: اللغة العربية معناها ومبناها، حيث ذهب في طرحه للمسائل النحوية مذهب اللسانيات الوصفية وقام بإسقاط المستويات الخمس للدراسة اللسانية على النظرية النحوية العربية، ومن أهم ما نادى به في هذا الكتاب: ضرورة التركيز على قرينة الرتبة وهي قرينة من قرائن الإعراب؛ باعتبارها بديلا أو معدلا موضوعيا للقرينة الإعرابية.وحسب الباحث أن يتمعن فيما قاله ابن جني وهو من علماء القرن الرابع(ت392هـ) بعد أن تحدث عن تعريف الإعراب وقرينة العلامة الإعرابية: ((فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب.)) **ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج م ع، دت ج1، ص35.**

اختيارا انتقائيا موجها بفعل **الانسياق وراء مركزية الظهور والمخالفة وإبراز التفرد**؛ في مجال الصناعة النحوية، وهي متتالية هندسية معرفية، عبّر من خلالها ابن مالك عن رغبة ملحة في إحداث تغييرات في التفكير النحوي بعد أن استوعب بعقله الواسع تراث خمسة قرون من العطاء والتنظير، ومما أورده أبو حيان في معرض حديثه وصفه للكتاب بأنه((كتاب لم ينسج على منواله، ولم تسمح قريحة بمثاله))[1] .

وإن الناظر في صفحاته ليعجب كل العجب من هذا النزوع الذي وصف به عالم مثل ابن مالك فكان ممن يدعون إلى تجديد قراءة التراث، بحيث يقابل الهدم بالبناء، والقطع بالوصل، توسيعا لمناهج النظر، واستثمارا لمسالك العمل. فنجده يقبل إقبال الواعي المدرك؛ في استنباط القواعد من خلال تحصيل معرفة شاملة بمناهج المتقدمين من علماء النحو والبلاغة المسلمين، مع تحصيل معرفة كافية بالمنهج الذي استقر في زمانه، حتى يستطيع تجاوز طور التقليد ويقفز ببراعة إلى طور الإبداع والتجديد [2].

وهو بذلك يستجيب لدعوة للقرّاء بقوله:((فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المُسمّى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله))[3]، فدلّ ذلك على التخصيص والانتقاء في اختيار معيار المفاضلة بين القُّراء و المتعلمين.

ولذلك فقد ناشدنا في سبيل حصر هذه الدراسة وتمتين مضمونها التركيز على ثلاثة محاور أساسية، نخالها من متطلبات الصناعة النحوية ألا وهي:

أولاـ ضبط المفاهيم وتقنين الكليات.

ثانياـ ضبط المصطلحات وتنسيق التعريفات.

ثالثاـ مركزية الصناعة النحوية بين مقررات التأصيل ومطالب التبويب.

لأننا سنزعم بعد ذلك بأن ابن مالك قد اعتنى بهذه المحاور الثلاث وجعلها من دعامة البناء والتشييد؛ بناء آراء جديدة وتشييد منهج نحوي متكامل؛ يقوم على أسس معرفية قوامها: المصطلح الواضح الدقيق والتأصيل السليم والتبويب المتناسق للمباحث النحوية.

أما بخصوص المفهوم العام للصناعة النحوية[4] ؛ فإن الباحث المتبصر لا يلبث أن يدرك بأن معناها في تراثنا قد ارتبط بسياق الدربة والمران والتمكن من الشيء؛ وهو المفهوم الذي أورده ابن خلدون حين

---

1. ينظر: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج ع س، د ط، د ت، ج1، ص08.
2. ينظر: طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب ـ لبنان، ط2، دت، ص20.
3. ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد وآخرون، دار هجر، القاهرة، ج م ع، ط1، 1990، ج1، ص3.
4. الصناعة ((ملكة نفسانية يصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية، وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل)) **الجرجاني(الشريف): معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ج م ع، دط، 2004، ص115.**

تحدث عن الصناعة بأنها ملكة في أمر عملي فكري[1] ؛ تستوجب من الصانع معرفة قوانين تلك الصنعة، و باعتبار النحو صناعة لها ضوابط وقوانين وقواعد فقد لخص لنا ابن خلدون مفهوم الصناعة النحوية بأوجز عبارة حين قال:((...فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك **الملكة** مطّردة شبه الكلياتِ و القواعدِ يقيسون عليها سائرَ أنواع الكلام ويلحقون الأشباهَ بالأشباهِ مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع. ثمّ رأوا تغيّر الدلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغيّر عاملا، وأمثال ذلك. وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة))[2].

ولذلك نجد ابن خلدون يشير إلى أن هذه الركائز متضافرة(المحاور الأساسية السالفة الذكر) هي جوهر ما صنعه ابن مالك ؛ حين يتحدّث عن تطور مفهوم الصناعة النحوية في مقاربة تاريخية؛ متتبعا أثرها عند ابن مالك بوجه خاص؛ فيقول:((فلمَّا فسدت هذه الملكة، بفعل المسموع، المخالف للسليقة والطبيعة، وُضِعت القواعد والضوابط، وقُيِّدت حتى صارت صناعة مخصوصة، واصطُلح عليها، بعلم النحو؛ (...) ثم طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المِصْرَيْن القديمين للعرب (...) وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيرا من ذلك الطول، مع استيعابهم لجميع ما نُقل؛ كما فعله ابن مالك في كتابه التسهيل...))[3].

حيث ذكر بأن ابن مالك اختصر كثيرا من الطول، مما يُرجِّح مبدأ التصنيف والتبويب، الذي يوافق النحو التعليمي والعلمي على حد سواء، دون إغفال عبارته(استيعابهم) التي تنطوي على معانٍ كثيرة، منها الإحاطة بجزئيات المواضيع النحوية، وجمع ما تفرَّق منها، وترتيبه ترتيبا متناسقا ومطردا، وغيرها من المفاهيم التي نجدها حاضرة في مؤلفاته النحوية بخاصة كتاب التسهيل.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن إشارة ابن خلدون لم تكن مجرد صدفة أو إشارة على سبيل التمثيل، إنما هي تأكيد قوي على أن الرجل كان له قصب السبق في مجال الصناعة النحوية، وما القواعد الكلية والقوانين العامة التي نتحدث عنها إلا ظلال تنطبق على فروع وجزئيات النحو العربي منذ نشأته الأولى على يد أبي الأسود الدؤلي إلى صيرورته الآخرة على يد ابن مالك؛ وعليه فقد قدّم ابن مالك في سبيل ذلك:

أ ــ مفاهيم نحوية كلية مستنبطة بالاستدلال العقلي والنقلي وأكثرها نقليا(القرآن الكريم والحديث الشريف).

---

1. ينظر: ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تح: خليل شحادة وآخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001، ج1، ص501.
2. المرجع نفسه، ص 754.
3. المرجع نفسه، ص 755.

حيث إن المطلع على متن شرح التسهيل يجد بأن عدد الشواهد القرآنية قد بلغ أكثر من مائتين وألف شاهد قرآني ناهيك على كثرة استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة والأقوال المأثورة عن الصحابة.

ب ــ أسس منهجية علمية يُبنى عليها غيرها من الفروع والأحكام والقواعد.

ج ــ مصطلحات نحوية جديدة، واضحة المعالم وبينة الأصول.

أولاـ ضبط المفاهيم وتقنين الكليات.

سبق أن ذكرنا في معرض حديثنا عن مؤلفات ابن مالك المتخصصة، بأن تسهيل الفوائد يمثل جزءا أساسيا من منظومته النحوية التي أنشأها بمنهجية قوية؛ يمتزج فيها أسلوبه العلمي الصارم بخبرته النحوية الطويلة، المنضوية على جل آراء النحاة الذين سبقوه، ناهيك عن أولئك الذين عاصروه، لأن أهم ما يوصف به الكتاب هو إلمامه الكبير بكل مذاهب النحو العربي وآرائه، وكأنما أمسك ـ على حدّ تعبير محققه ـ القلم بيُمناه، وتحت يسراه كتب سيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وثعلب والجرمي والزجاجي والفارسي والسيرافي وابن كيسان وابن برهان وابن جني وابن الأنباري والزمخشري وابن مضاء وابن خروف والشلوبين وابن عصفور وابن الحاجب، وغيرهم من أئمة النحو؛ لأنه ذكرهم جميعا في مؤلفاته النحوية عامة، وفي التسهيل وشرحه على وجه الخصوص[1].

وعليه فقد كان ابن مالك مدركا لقيمة ما يحتويه مصنَّفَه، والأثر الذي سيجليه قلمه، فاستبق القارئ بفطنته، وأنشأ يقول بعبارته:((فهو جدير بأن يلبّي دعوته الألبّاء، ويجتنب منابذته النّجباء، ويعترف العارفون برُشد المُغرى بتحصيله، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله. فليثق متأمّله ببلوغ أمله، وليتلقّ بالقبول ما يرد من قِبله))[2].

فهو على رأي العلماء حامل لمعنى التعريض، وكأنه قال: بأن المُعرض عن الإقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلاء، وفي ذلك من الادّعاء والمبالغة[3] ما لا يخفى على ذي بصيرة.

وكان من أوائل من سمع النداء، وأجاب الدعوة التي أطلقها ابن مالك أبو حيان الأندلسي، الذي انبرى يستقرئ صفحات الكتاب، ويسترسل بقلمه مسطرا جملة من عبارات الإطراء والإعجاب، فكان مما قاله في مقدمة تفسير البحر المحيط:((و أحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات، و أجمعه للأحكام كتاب " تسهيل الفوائد" لأبي عبد الله محمد بن مالك الجيّاني الطائي مقيم دمشق))[4]، ثم يرجع البصر كرة أخرى

---

1. ينظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص43(مقدمة التحقيق).
2. المصدر نفسه، ص1، 2.
3. ينظر: الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج1، ص49.
4. أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج1، ص106.

ـ بعد أن همّ بشرح الكتاب وتقديمه للعلماء والطلاب ـ فإذا به يقول:((وبعد فإن كتاب (تسهيل الفوائد) في النحو لبلديّنا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني مُقيم دمشق ـ رحمه الله أبدع كتاب في فنه ألِّف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صُنِّف، فهو كما قال مصنّفه فيه ـ جدير بأن يلبّي دعوته الألبّاء، ويجتنب منابذته النجباء))[1].

ولم يكن أبو حيان متفردا حين أقبل على مناقشة فحوى الكتاب ليفسّر غامضه ويذلل صعبه، حيث تشير كتب التراجم والسير بأن شروح كتاب التسهيل تربو على ثلاثين كتابا؛ سعى فيها أصحابها إلى توسل المقاربات ونبذ المطارحات، بعد أن أمدّهم أبو حيان بموسوعته الضخمة ((التذييل والتكميل في شرح التسهيل)) وجعلها جسرا تعبر من خلاله معظم الآراء و الأفكار، من خلال مناقشاته الطويلة والمعمقة لمعظم آراء ابن مالك ومزجها بآراء النحاة البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين، فكانت غاية من يشرح الكتاب من بعده أن يقف متأملا ومتمعنا في:

أولا ـ مقولاته كشارح ومعلم ثان من بعد معلّمه الأول ابن مالك.

ثانيا ـ دفع كل التباسات القراء ؛ بحشد مجموعة من الأدلة النقلية والعقلية وآراء استنباطية لمقولات نحوية سابقة في الزمن وحاضرة في الاستدلال والحجاج.

ثالثا ـ القدرة الاقناعية التي تميز بها ابن مالك؛ تعد في حد ذاتها مهارة وإبداع أرغمت عالما كأبي حيان بأن يجازف ويُقدم على وضع هذا الشرح المطول (موسوعة في اثني عشر جزءا) بعد أن رغب عنها معظم الشرّاح.

وكل هذه الأمور مجتمعة، تبرز لنا في الأخير القدرة الهائلة على التحليل النحوي للشواهد وتكييفها مع الآراء المتخالفة إلى حد التناقض، ثم في الأخير تقديمها للقارئ في صورة متماسكة ومنسجمة.

وأول ما يطالعنا في هذه المناقشة العلمية، مجموعة من المتتاليات المعرفية؛ تشكل في تسلسلها الخيط الرفيع الذي نسج به ابن مالك نظريته النحوية من خلال ثنائية تقابلية:

الأولى علمية **ذات بعد علمي تقريري** والثانية **تعليمية ذات بعد فني انتقائي**.

أما ما يخص الجانب **العلمي التقريري** فقد اعتبِر ابن مالك بأن تحديد المصطلحات والمفاهيم هو عماد العلم، لأنّ المصطلح هو اللفظ الحامل للمفهوم والمعبّر عنه، والمعرفة مجموعة من المفاهيم المترابطة والمتداخلة ضمن منظومة متكاملة، فلا جرم أن مصنفاته صيّرت الدرس النحوي علما له قواعد منهجية مضبوطة، واضحة المعالم، من خلال استنباطات واضحة لمن أراد أن يصل إلى القاعدة مع إبراز المفاهيم

---

1. أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج1، ص06.

النحوية، في شكلٍ منتظم ومترابط[1]؛ والدليل على ذلك التطور الهائل الذي حقَّقه في تحديده للمفاهيم الكليّة، المنبثقة عن فهم عميق يدلّ على أنه يسير على منهج علمي سليم، ضمن بنية معرفية متماسكة، كان لها عظيم الأثر والشهرة، إذ غيّرت نمطًا من التفكير وعدّلت أسلوبا في التأليف، وليس من باب المبالغة القول بأن كثيرا من النحاة والباحثين ساروا على النهج نفسه في تبويبهم لموضوعات النحو العربي؛ ((وهذه الطريقة في التبويب هي المعمول بها حتى عصرنا هذا))[2].

وفيما يتعلق **بالجانب التعليمي** ذي البعد الفني؛ فهو ذو علاقة وطيدة بالدرس اللغوي أو قل باللغة العربية ونحوها؛ لأن علم النحو كما قال ابن جني: ((علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرق له عن علّة صحيحة، وطريقٍ نهجةٍ كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره))[3] ؛ وكذلك فعل ابن مالك عندما وجد نفسه أمام طود عظيم من الآراء والأفكار النحوية من مختلف المذاهب والاتجاهات، فآلى على نفسه اتخاذ اللغة العربية بمصادرها الأساسية(القرآن والحديث وكلام العرب؛ شعرُه ونثره)[4] المعين الذي لا ينضب ناهيك، على أنه العالم النحوي الذي انبرى يؤصل و يستشهد بالحديث النبوي الشريف؛ والدليل على ذلك تأليفه لكتاب (**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**) الذي يُعدّ من ((أبرز الأصول في موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية))[5].

ولعلّه بتأليفه لهذا الكتاب الخاص، يرد أيضا على النحاة الذين خالفوه في هذا الأصل المهم من أصول الاحتجاج، عبر تصديه لمناقشة مسائل كانت في الغالب محلّ خلاف بين النحاة، رغبة منه في أن يسدّ خللا رآه في مناهج الذين لم يستقرؤوا الكلام العربي كما يجب، أو اطّرحوا كثيرا من الشواهد النثرية الفصيحة[6].

وكأننا بابن مالك يريد إعادة توجيه القارئ والمتعلم نحو خصوصية النصوص والشواهد، حتى لا يتعلق ذهنه بصورية القواعد في شكلها المجرّد، فيُسقط من خلده شواهد قرآنية أو أحاديث نبوية؛ وأخرى لغوية؛ باعتبارها تمثل القاعدة الخلفية أو الوجه الثاني للقاعدة النحوية. ذلك بأن النحو لم يخلق إلا لحفظ اللغة، وما دام الأمر كذلك فقد نبّه ابن مالك من خلال تركيزه على حفظ الشواهد النحوية عامة على قضية هي

---

1. ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص152 وما بعدها.
2. شعبان عوض محمد العبيدي: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، دار طلاس للدراسات، دمشق، سوريا، دط، 1989، ص328.
3. ابن جني: الخصائص، ج1، ص190.
4. روى ابن مالك لصاحب دمشق قصة يقول فيها عن نفسه: ((إنه أعلم الناس بالعربية والحديث)) **المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1988، مج2،ص222.**
5. ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413 هـ، ص7.
6. المرجع نفسه، ص11.

أم القضايا؛ ألا وهي مركزية النصوص النقلية (القرآن، الحديث، كلام العرب) باعتبارها الأصل في الاحتجاج (السماع أو النقل). فتكون حينئذ أحقية المعقول (المستنبط من القواعد) خدمًا لتوجيهات المنقول. نحو قوله في باب الإضافة((وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح))[1] .

وبناء على ما سبق نستطيع أن نزعم بأن نظرية ابن مالك في صناعة القواعد النحوية، أصولها ثابتة في النصوص الفصيحة (القرآن والحديث وكلام العرب)، ومصنفاته فروع لها تلقي بضلالها على كل قارئ يراجعها، و لا أدلّ من ذلك قوله في كتاب(سبك المنظوم وفك المختوم):((فإني استخرت الله تعالى، في نثر المؤصّل، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء، بالإيجاز وجمع المتفرّقات الكليّة، القريبة المتناول))[2]، لأنه قصد من قوله جمع المتفرقات الكليّة، الأحكام النحوية والقواعد اللغوية، التي يكون قد جزم فيها برأيه[3] ، في هذا المصنف العظيم.

ثانيا ـ ضبط المصطلحات وتنسيق التعريفات

دأب ابن مالك على ضبط المعاني النحوية، وجعلها واضحة في ذهن المتعلم والباحث على حدٍّ سواء، فطفق يتتبع المفاهيم النحوية ويشرحها واضعا لها الإطار الخاص بها الذي نسميه المصطلح النحوي، وباستقراء جزئي وبسيط لمصنفاته نجده على سبيل التمثيل قد وضع:

أـ مصطلح (النائب عن الفاعل)، الذي كان النحاة يسمونه (المفعول الذي لم يُسمَ فاعله)، قال ذلك أبو حيان في الارتشاف: ((واصطلح ابن مالك على أن سمّى هذا الباب باب النائب عن الفاعل))[4]، و كان الأزهري قد قال في شرحه للألفية، المشهور بشرح التصريح:((قال أبوحيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك))[5].

ب ـ واصطلح على تسمية الضمير المستتر، المطرد عند جمهور النحاة، بمصطلح (واجب الخفاء)، حيث نجده يوظفه في مؤلفاته الأخرى، على نحو ما يذكره في شرح الكافية الشافية، حين قال:((والمراد بالواجب الخفاء، ما لا يغني عنه ظاهر، ولا يقع موقعه ضمير بارزٌ، إلا وهو توكيد لمَنْويٌّ))[6]، مؤكدا شيوعه كما

فعل في التسهيل وشرحه بقوله:((الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكنا، ولا يغني عنه ظاهر ولا مضمر

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص221.
2. ابن مالك: سبك المنظوم وفك المختوم، ص59.
3. ينظر: المصدر نفسه، ص34.
4. أبو حيان: ارتشاف الضرب، تح: رجب محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص1325.
5. الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1، ص421.
6. ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، 1982 ج1، ص 227، 228.

بارزٌ، كالمنويٌّ في نحو: أفعلُ، ونفعلُ، وافعلْ..))[1].

ج ـ ومنه أيضا، قوله في باب الضمير عامة، و في ضمير الغائب خاصّة، بضرورة ((تقديم مفسّر ضمير الغائب))[2]، حيث نجده يستعمل مصطلح (مُفَسِّر الضمير)، وكان في كتاب(سبك المنظوم)، قد عبّر عنه بعبارة (ما يعود عليه)، في قوله:((و الأصل تقديم ما يعود إليه ضمير الغائب، وهو إن تقدّم صريح وغير صريح))[3]، بحيث يظهر الفرق واضحا و بيّنا بين العبارتين السابقتين، وأمّا مصطلح (مُفسِّر الضمير) فهو في دلالته يُعتبر أكثر دقّة من قوله: ما يعود.

د ـ ومن إبداعاته اللغوية التي خالف بها جُمهور النحويين، وجعلها من مألوف عباراته، إطلاقه على عبارة (أكلوني البراغيث)[4]؛ وهي اللغة التي يجمع فيها الفعل ـ عبارة جديدة سماها لغة (يتعاقبون)؛حيث ذكر ذلك في عدة مواضع منها قوله: ((على(لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)[5]، اقتباسا من حديث النبيّ صلى الله عليه وسلّم ؛(يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)[6].

هـ ــ ومن مصطلحاته المتميزة، قوله فيما اصطلح عليه النحويون بـ (باء الاستعانة) باء السببية، عند حديثه عن الأفعال المنسوبة لله تعالى، حيث يقول معلّلا ذلك: ((والنحويون يعبّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة. وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز. واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز))[7].

وـ وخالف أيضا جمهور النحويين في اصطلاح بدل الكل من الكل بقوله:((إن اتّحد البدل والمبدل منه معنى سُمَّي البدلُ بدلُ كلّ من كلّ؛ نحو: مررت بأخيك زيد. وعبّرت عن هذا النوع ببدل كلّ من كلّ، جريا على عادة النحويين؛ وهي عبارة غير مطّردة فإنّ المراد بها أن يكون مسمّى البدل والمبدل منه واحدا فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه كلّ نحو:((إلى صراط العزيز الحميد(*) الله))[8]. فالعبارة الجيّدة أن يقال

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص120.
2. المصدر نفسه، ص156.
3. ابن مالك:سبك المنظوم وفك المختوم، تح: عدنان سلمان وآخرون، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ، إ ع م، ط1، 2004، ص80
4. يقول سيبويه في أصل هذه اللغة: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في ((قالت فلانة))، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة(...) وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم.)) **سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج م ع، ط3، 1988، ج1، ص40،41.**
5. ينظر: شرح التسهيل، ج1، ص273، ج3، ص99.
6. البخاري: صحيح البخاري، تح: عبد السلام بن عمر علّوش، مكتبة الرّشد، الرياض، م ع س، ط2، 2006، ص81.
7. ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص150.
8. سورة إبراهيم/ 1، 2.

بدل موافق من موافق))[1] .

ولننتقل إلى موضوع التعريفات لنقول : تشكّل التعريفات النحوية[2]، جزءً لا يتجزأ، من عملية التنظير النحوي عند ابن مالك، ولذلك نراه لا يُقرِّر حُكما أو قاعدة، إلا بعد أن يُعرّف الموضوع، والمفهوم تعريفا دقيقا وموجزا، يُيَسِّر به طريقة تعامل، كل من المتعلِّم والباحث، مع المعطيات والمفاهيم النحوية المتشعبة، فتكون عملية الصياغة النحوية عبر الجمع والتحديد وتجريد الأصول من خلال وضع تعريفات محددة، بمصطلحات ملائمة؛ تقود إلى وضع ضوابط معلومة لها قوانين كليّة تكون أصلا للتبويب والتصنيف، ولذلك حرص ابن مالك على أن تكون تعريفاته موجزة ودقيقة بحيث تستغرق كل حدود المفهوم شكلا ومضمونا.

أما فيما يتعلق بالتعريفات والتقسيمات، التي ارتضاها، فنجد عند تحديده لأنواع الإعراب، يستنبط القواعد والأحكام، بأسلوب علمي، ينبئ عن مقدرة وكفاءة عالية في التحكم بالصياغة النحوية للقواعد، فيقول:((وأنواع الإعراب: رفع ونصب وجر وجزم. وخص الجر بالاسم، لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب. وخص الجزم بالفعل، لكونه فيه كالعوض من الجر))[3].

ففي قوله "أنواع الإعراب" ((أحسن من قول غيره ألقاب الإعراب))[4]، وفي ترتيبه لأنواع الإعراب بدءا بالرفع، وانتهاءً بالجزم، وجه من وجوه الاستحسان؛ وعند أبي حيان فقد ((قدّم المصنف الرفع لأن الكلام لا يستغني عنه، وغيره قد يستغنى عنه، وقدّمه مع النصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك. وقُدّم لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأخّر الجزم لاختصاصه بما هو فرع وهو الفعل، وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري))[5].

والمقصود بمصطلح الاستحسان في عرف النحويين معارضة للقياس، أو هو أحد الدلائل التي يترك فيها القياس، ويؤخذ بما هو أقوى[6].

بل إنه في تحديده لمعنى الإعراب يقول: :((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، من حركة أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ))[7]، يلجأ عند التعرض لشرحه، إلى الدفاع عن رأيه نافيا أن يكون تغيّرا طارئا،

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص333.
2. التعريف ((عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر)). **الجرجاني: معجم التعريفات، ص56.**
3. ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص7، 8.
4. ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج ع س، د ط، 1980، ج1، ص22.
5. أبو حيان: التذييل والتكميل، ج1، ص137ـ 138.
6. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص19.
7. ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص7/ سبك المنظوم وفك المختوم، ص62.

يعرض لذوات الكلم، يحدثه العامل، مشيرا إلى فساد قول القائلين به[1]؛ لأن ذلك ((يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغيّر، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، و إذا لم يصح أن يعبَّر عن الإعراب بالتغيير، صحّ التعبير عنه بأنّه المجعول آخرا من حركة وغيرها على الوجه المذكور))[2].

فيتبيّن من قوله بأن الإعراب لفظي، أي أثر ظاهر تجلبه العوامل في أواخر الأسماء التي لا تشبه الحرف[3]، وهو بهذا قد دفع رأي القائلين بأنه معنوي، أي تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا، على مذهب الجمهور، منهم ابن خروف، والشلوبيني، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين[4]، ثم استعمل مصطلح المجعول بديلا عن التغيير، لأنه رأى بأن الحركات اللاحقة أواخر الكلمات محلّ الإعراب، هي في حقيقة الأمر الإعراب نفسه[5].

وهذا الذي ذهب إليه في شرحه للتسهيل من النهج المغاير لما سبق أن صرّح به في مؤلفاته الأخرى ؛ فإذا رجعنا إلى كتابه(شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) نلاحظ إقراره بأن الإعراب هو((ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف))[6]، وهو في (شرح الكافية الشافية) أثر ظاهر ((له عامل يجيء به ويتغيّر بتغيّره، نحو: جاء زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ))[7] ، فهل يعد هذا التباين من باب التعدد في الرّأي أو هو تطور و عدول تفرضه الموضوعية و الأمانة العلمية؟

لا شك بأن القارئ العارف بالصفات التي ميزت ابن مالك، يرجّح المظهر الثاني الذي يحيل على أن اختلاف آرائه النحوية مردّه الأول سعة مدركاته وتنوع مصادره، بالإضافة إلى قدرته على الاستنباط ومعرفة الحقائق، كلّ ذلك أدّى إلى تغيير آرائه في كلّ مرّة يراجع فيها أقواله السابقة فيمحصها وينقحها، ثم يقدمها للقارئ في أحسن صورة؛ والدليل على ما نقول أنه حين يُعرِّف المعرفة والنكرة يقول: ((الاسم معرفة ونكرة، فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى وموصول ومضاف، وذو أداة))[8].

فمن وجهة نظره؛ قام بتقديم المعرفة على النكرة، دون أن يعرّفهما بل اكتفى بذكر أنواع المعرفة؛ ((لأنه

---

1. ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص33.
2. المصدر نفسه، ص34.
3. ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1977، مج: 01، ص107.
4. ينظر: السّيوطي: همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص54.
5. أبو حيان: التذييل والتكميل، ج1، ص116.
6. ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، ص107.
7. ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص178.
8. ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص21.

لما حصر أنواع المعرفة بالعدّ؛ بيّن أن النّكرة ما عدا ذلك))[1]؛ معنى ذلك أنه لم يساير أصل الوضع، ولم يقدم النّكـرة في باب التعـريف على الأصل المتعارف عليه عند النحويين، لأنهم ذكروا بأن ((أصل الأسماء النكرة وذلك لأن الاسم المنكّر هو الواقع على كل شيء من أمّته لا يخصُّ واحدا من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط وأرض))[2]، وهو قول المبرد، أما سيبويه فقد ذكر ما نصه ((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكّنا، لأن النكرة أوّل ثم يدخل عليها ما تُعرف به))[3].

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك، مخالف لما قاله في الألفية حيث بدأ بالنكرة[4]؛ بقوله:

نَكِـرةٌ قـابــلٌ أل مُؤثّــرا أو وَاقِــعٌ مَوْقــعَ مَا قَد ذُكِـــــرا

الأمر الذي جعل أبا حيان يناقشه فيما ذهب إليه بقوله:((لمَّا كان كثيرٌ من الأحكام النَّحوية تُبنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية، شرع المصنف في الكلام عليهما، ولم يتعرَّض لحد شيء منهما، بل حصر المعرفة بالعدّ، وحدّ بعض أقسامها، ونحن نذكر شيئا من الحدود التي ذكرها النحويون، فنبدأ بالـنّكرة لأنها أسبق من المعـرفة بخلاف ما ذكره المصنف))[5] ؛ ونراه يؤكد رأيه مرة أخرى بقوله: ((واعلم أن النكرة هي الأول، والمعرفة بعدها وطارئة عليها))[6]؛ ففي تعليل أبي حيان، لضرورة مجيء النكرة قبل المعرفة ولاءٌ للأصل أي أصل الوضع، الذي استمد منه النحاة تصنيفهم للمفاهيم النحوية، ومبرِّر ذلك عندهم بـأنّ النّكرات لا تحتاج إلى قيـود أو قرائـن تعـرّفـها بخلاف المعرفـة، فإنها تحتـاج إلى القرينـة، وما يحتاج إلى شيء فـرع بالنسبة إلى ما لا يحتـاج ولذلك يقول النحاة بأن النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه[7]:

أ- أن مسمّى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طغيان التعريف على التنكير.

ب - يحتاج التعريف إلى قرينة من وضع أو آلة بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير.

ج – أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة، فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها، كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص، فإن الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعا منه، والجنس أصل لأنواعه.

---

1. ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ج م ع، ط1، 2007، ج1، ص429.
2. المبرد: كتاب المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ج م ع، 1994، ج4، ص276.
3. سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.
4. ابن مالك: متن ألفية ابن مالك، تح: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2000، ص4.
5. أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج2، ص102.
6. المرجع نفسه، ص 105.
7. السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد القادر، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2006، ج2، ص44،43.

د ـ أن فائدة التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع، والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب. وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب.

وهذا الموقف الكلي المعبّر عنه بضرورة الاحتكام للأصل، جعل ابن مالك يَعْدل عن هذا الأصل مُعلّلا موقفه من هذا التوجيه بقوله:((من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه(...) وتمييز النكرة بعد عدّ المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول رُبّ والألف واللام، لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللّام كفضل وعبَّاس، ومن النَّكرات ما لا تدخل عليه رُبّ ولا الألف واللام كأين وكيف وعريب ودَيَّار))[1].

وإذا كان النحاة كما ذكرنا، قد استندوا لأصل الوضع في توجيههم، فإن ما نلاحظه من شرح وتعليل لهذا التوجيه، يحمله ابن مالك على مصطلح "أجود" إذ لمّا كان الاختلاف بعيدا عن طرق المسلك التعليمي، الذي انطلق منه في شرح الكافية والألفية معا، بأن هيّأ للمتعلم أسباب القبول أي ترتيب قاعدة النكرات أولا، ثم تأتي المعارف مسايرة للأصول، عاد في التسهيل ليبرز مستوى ثانٍ، من مستويات الصياغة النحوية، رجَّح فيه القول بجواز البدء بالمعرفة، لأنه اعتمد في ذلك على مبدأين هما: القوة والفائدة، فرغم كون النكرة أصل في الأسماء، فإنها متى اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة[2].

والمبدأ الثاني هو((أن الفائدة إنما تحصل في الغالب بالمعرفة لا بالنكرة من حيث كون الإخبار عن الشيء ثانيا عن معرفة ذلك الشيء، فإذا قلت: تكلم زيدٌ حصلت به فائدة، فإن قلت: تكلم إنسان، لم يفد شيئا))[3]. فرغم أن لفظ "إنسان" يمثل الأصل كونه نكرة، ولفظ "زيد" يمثل الفرع كونه معرفة، فإن الفائدة تصدق على
الفرع الذي هو في الأصل معرفة، ولا تصدق على الأصل الذي هو نكرة.

---

1. ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص115ـ 117.
2. السيوطي: الأشباه والنظائر، ج2، ص44.
3. الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، م ع س، ط1، 2007، ج1، ص241.

ثالثا ـ موقع الصناعة النحوية بين مقررات التأصيل ومطالب التبويب.

لقد مرّ بنا أن الصناعة النحوية ترتكز أساسا على معرفة قوانين تلك الصنعة، وباعتبار النحو صناعة لها ضوابط وقوانين وقواعد، فهو بهذا لا يخلو من أصل يرتكز عليه وينبثق منه[1].

وعلى هذا النسق البديع سار نحاتنا؛ ((فجعلوا لكل باب نحوي أصلا عاما ينتظم ظواهره كافة، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصلا تتفرع عليه سائر أدوات الباب(...) فكانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته، وقد أضحى الأصل في النحو القاعدة والعلة والدليل والحكم))[2].

وهو الأمر نفسه الذي نهض به ابن مالك، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون بقوله: ((فلمَّا فسدت هذه الملكة، بفعل المسموع، المخالف للسليقة والطبيعة، وُضِعت القواعد والضوابط، (...) كما فعله ابن مالك في كتابه التسهيل...))[3]، حيث استشهد ابن خلدون بابن مالك على وجه الخصوص ؛ مبينا بأنه:

1. اختصر المطوّلات،2 ـ ونقّح المصنّفات، 3 ـ وألّف بين المفاهيم والآراء المختلفات، 4 ـ وسار على هذا الدرب مسترشدا بأفضل الأقوال المنتخبات. وهذا ما يبرهن على دور ابن مالك الفعال في صناعة المركزية النحوية من خلال محورين أساسيين هما: التصنيف والتبويب.

فالتصنيف معادل موضوعي لملكة الفرز والتمييز، والتبويب ثمرة لنظام الترتيب والتقسيم؛ بينما اتحاد الفكرتين أو المفهومين يعطينا في النهاية معادلة المنهج النحوي الذي شيّد أركانه ابن مالك من خلال تصنيفه لكتاب ((تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)).

ولذلك لا يجد الدارس صعوبة حينما يتبين له بأن الأصل الاشتقاقي للتبويب يلامس في معناه ودلالته فكرة التصنيف[4]؛ و الترتيب الموضوعي للمفاهيم النحوية، التي اجتهد ابن مالك في سبكها، وإخراجها للقارئ بطريقة محكمة ومنظمة، آخذا في الحسبان نسقية الباب أو التبويب كإجراء منهجي، استقرت بذوره في أذهان النحويين منذ أن وظف سيبويه مصطلح أم الباب في مؤلفه الكتاب[5]؛ قاصدا من وراءه عناصر مجموعة، وبعبارة أخرى أطلق سيبويه كلمة باب على ((كل تركيب من الكلام كالمبتدأ والخبر أو الفعل

---

1. ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص153 وما بعدها
2. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 25 وما بعدها.
3. ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، ج1، ص 755.
4. يقول الجوهري في الصحاح: ((وأبواب مبوّبة كما يقال أصناف مصنفة)) الجوهري: الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، دط، دت، مج1، ص90.
5. محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ج م ع،2006، ج2، ص300.

والفاعل وما يتفرع عليهما بدخول الزوائد والنواسخ وغيرها))[1].

وهو ما يعني بأن مرجعية الباب الأولى؛ تتمثل في مكونات الأصل المستنبط من استقراء أحوال اللغة، والذي سيشكل فيما بعد معيارا ثابتا في أذهان اللغويين والنحويين الذين نظروا إلى اللغة من حيث أصلها و وضعها[2]، وتحدّثوا عن أسباب تصنيف الضمائر والإشارات والموصولات، على أنها في باب المعارف مع أنها ألفاظ تدل في ظاهرها على كل ما يصلح أن يكون: متكلما أو مخاطبا أو غائبا، أو مشارا إليه[3]. ولذلك تظهر العلاقة بين التبويب الذي ينطلق من الأصل، و بين علم الوضع الذي يختص((بدراسة أنواع الألفاظ في اللسان العربي بتحديد أنواع الألفاظ والمعاني، التي تبدو في ظاهرها كونها منتمية إلى أساس واحد أو معنى متحد، فهذا الفصل المنهجي مستلهم من تصنيفات اللغويين والنحويين والبلاغيين للكلام))[4].

وعليه يكون معنى الباب؛ في اصطلاح النحويين ((طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد. وقد يُسمّى به ما دلّ على مسائل من صنف واحد))[5].

وهو المعنى نفسه الذي تعضده عبارات بعض النحويين القدامى، باطراد وتتابع، منه ما ذكره المبرد في باب المجازاة، بقوله:((وكلّ باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى))[6]، ممثلا بأحقية (إنْ) في الجزاء، و أحقية الهمزة بالاستفهام، و إلا بالاستثناء، والواو بالعطف[7]. ثم تضاف إليها الحروف والأدوات المشابهة لها في العمل، فتجمع في باب واحد.

وهكذا يتبين لنا بوضوح تجذر فكرة الباب والأصل، وأصل الوضع في أذهان اللغويين والنحويين، بطريقة عملية تُستنتج عبر تنظيراتهم للمواضيع، وتحليلاتهم للأمثلة والشواهد، وقد أحسن ابن مالك استثمار نتائجها، ليس في كتاب التسهيل قصرا، بل في معظم مؤلفاته والذي يرجع إليها يجده لا يفتأ يتعلل بمثل

---

1. عبد الرحمن الحاج صالح: القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليها، (مجلة) اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع: 14 ـ 15، 2008 ـ 2009، ص8.
2. الوضع علم يبحث فيه عن أحوال اللفظ ومنه الهيئة لأنها لفظ حكما أي يتلفظ بها بواسطة المادة ولذلك تدل على معنى كالزمان... وموضوع علم الوضع المفردات والمركبات من حيث تعيينها، وغايته معرفة حقائق الألفاظ ومجازاتها التي لهل علائق. واعلم أن اللفظ الموضوع قبل أن يستعمل لا يقال له حقيقة أو مجازا ولا كناية لأن هذه الأقسام تدور على الاستعمال. **ابن عبد الوهاب الفتني: شرح عقد اللآلئ، المطبعة الشرفية، ط1، دت، ص9** .
3. ينظر: محمد ذنون: علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، مجلة التربية والعلم، مج:17،ع:4، 2010، ص99
4. المرجع نفسه، ص 99.
5. الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص249.
6. المبرد: كتاب المقتضب، ج2، ص45.
7. ينظر المرجع نفسه، ص ن.

هذا المعيار[1].

ومن الأمثلة التي تجسّد مبدأ التبويب على أساس الأصل؛ ما نجده من تسلسل في وحدة المواضيع التي بوبها ابن مالك في كتابه، بناء على الأسس والمعايير السالفة الذكر، نذكر منها:

أ ـ باب المبني من المضمرات

يقول:((المراد بشبه الحرف وضعا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء فعلت، وكاف حدثتك. وعلى حرفين كنا، فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف، وحملت البواقي على هذه، لأن هذه أصول، أو كالأصول، وليجري الباب على سنن واحد))[2].

ب ـ باب أفعال المقاربة

وهو قوله: ((حقّ أفعال هذا الباب أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب))[3].

ج ـ باب ظن وأخواتها

ويعلل تصنيفه لرتبته بقوله:((أفعال هذا الباب هي النوع الثالث من نواسخ الابتداء، و أُخِّرَ بابها لأن جزأي الإسناد فيه مستويان في النصب، كما هما في باب الابتداء مستويان في الرفع، فجُعِلا طرفين في الترتيب، واكتنفا بابي كان و إنّ، لأن أحد الجزأين فيهما مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا))[4].

د ـ باب المفعول المطلق

وهو واضح في قوله:((فهذه و أمثالها لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها، بل لا بد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظا. ووجب اطّراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سنن واحد))[5].

هـ ـ باب المستثنى

وهنا أيضا يلاحظ الدارس بأن ابن مالك قد آثر تسمية الباب بباب((المستثنى)) على غير نهج النحويين؛ وفي ذلك يقول ناظر الجيش: ((إنما عدل المصنف عن الاستثناء و إن وافق تبويب الأكثرين لأنه أجراه على ما قبله من باب: المفعول معه؛ كما بوّب لما بعد(واو مع) بالمفعول معه، كذلك بوّب

---

1. ينظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص104، 110.
2. ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص166.
3. المصدر نفسه، ص389.
4. المصدر نفسه، ص72.
5. ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص183.

لما بعد (إلا) وما أشبهها بالمستثنى))[1]

يعلل هذا الباب بقوله: ((إنما قال: باب المستثنى ؛ لأنه يسرد تراجم الأبواب ترتيب واحد ليكفي الإشارة إليه، في الفصل الذي قبل باب المبتدأ، حيث قال: والنصب للفضلة، وهي (المفعول المطلق) أو كذا إلى أن قال: أو مستثنى فلا تناسب ترجمة الباب بالاستثناء؛ لأنه لم يتضمنه التقسيم المتقدم المتضمن لترتيب أبواب الكتاب، وكذلك قال ـ في المرفوعات . باب المبتدأ ولم يقل: باب الابتداء))[2]

و ـ باب العدد

وفي ذلك يقول: ((لما كان بعض المفسّرات للعدد جعلت بابه متصلا ببابه، وقدمت فيه الكلام على العدد المميز...))[3].

ز- باب كم الاستفهامية

ويستطرد موضحا بقوله:((ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه، بأن جُعِل مميزها كمميزه في النصب على الإفراد ....))[4].

ح ـ باب أفعل التفضيل

يوضح ابن مالك للقارئ كيف أنه شفع باب التفضيل بعد باب التعجب مباشرة، بقوله:((قد تقدم أن أفعل التعجب به يناسب أفعل التفضيل وزنا ومعنى، و أن كل واحد منهما محمولٌ على الآخر فيما هو أصل فيه. ومن أجل تناسبهما سوت العرب بينهما في أن يصاغ كلّ واحد منهما مما صيغ منه الآخر،و ألا يصاغ ممّا لا يُصاغ))[5].

ط ـ باب المعطوف عطف النسق

لا يفوت ابن مالك دائما أن يبرر طريقة تنظيمه للأبواب النحوية، وما تنضوي تحتها من مسائل فرعية كالأدوات والحروف، نحو تفسيره لسبب إيراده حروف العطف؛ وهي ((الواو و الفاء وثم و حتى وأم وأو وبل ولا...)) متتابعة عارية من شرح معانيها، وبيان أحكامها، بقوله: لتُحفظ جملة))[6].

فقد تبيّن لنا في كل هذه الأبواب، الحرص الذي أبداه ابن مالك في تبرير الترتيب الذي انتهجه في عرضه لمختلف المواضيع النحوية، ذاكرا الأسباب المحيطة بها، مما يدلّ أنه فعل ذلك بوعي وقصد،

---

1. ناظر الجيش: تمهيد القواعد، مج5، ص2107
2. المرجع نفسه، ص ن.
3. ابن مالك: شرح التسهيل، ج2ص392.
4. المصدر نفسه، ص418.
5. ابن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص50.
6. المصدر نفسه، ص343.

فالقصدية غير مغيّبة عن تبويبه للمسائل لأنه أدرك من خلال تعوّده على نظم العلوم، شروط الانسجام والاتساق، وعوامل التفرّع انطلاقا من معرفة الأصول، وإذا ربطنا بين جميع الأصول التي استنبطها من تحليله لمختلف القواعد، سهُل علينا معرفة الخطوط الخفيّة التي تسيّر بها هذه الأبواب، تماشيا مع قواعد الأصل والفرع، والأقوى والأضعف، والأقرب والأبعد، والمكمّل والمختصر والأنسب والمُهمل، وكثير المصاحبة وقليله، والمسموع والمقيس والفصيح والأفصح والأقلّ والأكثر، والظاهر والخفي، وكلها ثنائيات تقابلية شيّد من خلالها معالم التنظير، لما يمكن تسميته بأركان النظرية النحوية، المنبثقة من آرائه المبثوثة في كتاب التسهيل.

فلا ريب بعد ذلك أن يلاحظ الباحث بأن هذا الجهد النحوي العلمي الكبير لا يصدر إلا عن عالم اتخذ التماسك المنهجي خيطه الرفيع؛ ونسج به شبكة معرفية ذات حياة علمية باطنها شواهد نقلية و ظاهرها علوم عقلية (علوم الحديث وعلوم القرآن وعلم الكلام وعلوم اللغة) ؛لا تفتأ تزدهر و تتطور بفعل تلاقح الأفكار وتبادل الأدوار؛ في مجال المفاهيم والمصطلحات وهو ما حدث فعلا بين مباحث النحو ومدركات الفقه ، وبين أصول النحو وأصول الفقه ، إذ تبادل العلمان التأثير والتأثر ، لأن ابن مالك كان إماما في اللغة وإماما في حفظ الشواهد وضبطها وإماما في القراءات وعللـها، وفي الأخير نقول كما وصفه العلماء: كان في النحو مثل الشافعي في الفقه[1].

---

1. ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، المطبعة الوهبية، 1285هـ، ج2، ص222.

مصادر ومراجع البحث

القرآن الكريم

أولا ــ المصادر والمراجع

1ـ الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1.

2ـ البخاري: صحيح البخاري، تح: عبد السلام بن عمر علّوش، مكتبة الرّشد، الرياض، م ع س، ط2، 2006.

3ـ الجرجاني(الشريف): معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ج م ع، دط، 2004، ص115.

4ـ ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج م ع، دت، ج1.

5ـ الجوهري: الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، دط، دت، مج1.

6ـ الحاج صالح (عبد الرحمان): منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

7ـ حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001.

أبو حيان:

8ــ ارتشاف الضرب، تح: رجب محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998.

9ــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج ع س، د ط، د ت، ج1.

10ــ تفسير البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج1.

11ـ الخطيب محمد عبد الفتاح: ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، ج م ع،2006، ج2، 2010.

12ـ ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تح: خليل شحادة وآخرون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001، ج1، ص501.

13ـ الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد المفدّى، مطبعة الفرزدق، الرياض، م ع س، 1983، ج1.

14ـ السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الفتاح الحلو وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، ج م ع، دت، ج8.

15ــ سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج م ع، ط3، 1988، ج1.

السّيوطي:

16ــ الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد عبد القادر، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2006، ج2.

17ــ همع الهوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1.

18ـ الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، م ع س، ط1، 2007، ج1

19ـ شعبان عوض محمد العبيدي: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، دط، 1989.

طه عبد الرحمن:

20ـ تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب ـ لبنان، ط2، دت.

21ـ روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، المغرب ـ لبنان، ط1، 2006.

22ـ ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج ع س، د ط، 1980،ج1.

23ـ الفتني ابن عبد الوهاب: شرح عقد اللآلئ، المطبعة الشرفية، ط1، دت.

24ـ الكفوي: الكليات، تح: عدنان درويش وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1998.

ابن مالك:

25ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.

26ـ سبك المنظوم وفك المختوم، تح: عدنان سلمان وآخرون، دار البحوث للدراسات الإسلامية، إ ع م، ط1، 2004.

27ـ شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد وآخرون، دار هجر، القاهرة، ج م ع، ط1، 1990، ج1.

28ـ شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، 1982 ج1.

29ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413 هـ.

30ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ،1977، مج: 01، ص107.

31ـ متن ألفية ابن مالك، تح: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2000.

المبرد:

32ـالكامل في اللغة والأدب، تح: عبد الحميد هنداوي، وزارة الأوقاف الإسلامية، م ع س، 1998، ج1.

34ـ كتاب المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ج م ع، 1994، ج2 ج4.

33ـ المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1988، مج2.

35ـ ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ج م ع، ط1، 2007، ج1.

36ـ ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، المطبعة الوهابية، 1285هـ، ج2.

ثانيا ـ المجلات

1ـ عبد الرحمن الحاج صالح: القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليها، (مجلة) اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع: 14 ـ 15، 2008 ـ 2009.

2ـ محمد ذنون: علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، مجلة التربية والعلم، مج:17، ع:4.